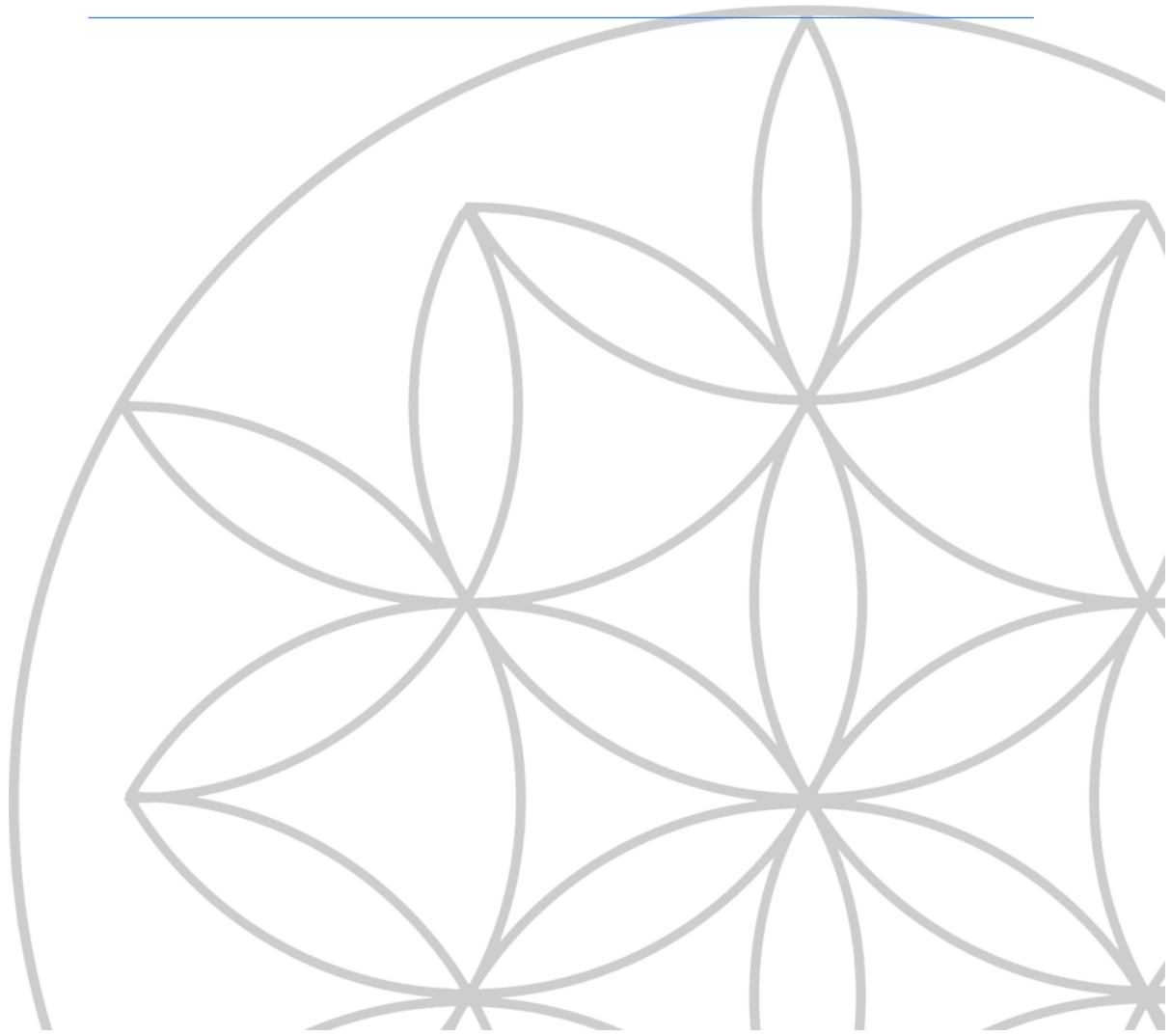


الإعلان العالمي  
للتعليم المتوازن والشامل

---

# التوطئة

---



عندما كانت أجزاء العالم المفككة تشكّل ألواناً مبعثرة ومحيرة، وقصصها التاريخية الجسورة تنسج لوحة عملاقة تروي بألوانها المتناسقة عظمة البشرية؛

وعندما فكّكت العصبية الضالّة والمآسي غير الطبيعية أواصر البشرية، فسلختها عن جوهرها وحكمت عليها بالتنحي جانباً، كانت تتسم دعوة البشرية الحقيقية بالقيم الفضلى وتسعى إلى تحقيق العدالة والإنصاف وضمان الكرامة الانسانية والاستدامة ليحققوا مصيراً مشتركاً غير مجزء لشعوب الأرض كاملةً؛

وعندما حوّرت مجريات التاريخ والأعمال البشرية المبادئ، وتُبطت الأحلام وطغت النزعة الساخرة المبتذلة وذلك الاستسلام اليأس الذي يعكس تطّعات بائسة ومثاليات منسيّة؛

وعندما كانت البشرية تُنسج من ذكريات متراكمة على مرّ آلاف السنين، منها المنسيّ ومنها المحفور في الأذهان، وكأنها عملٌ دراميّ هائل، رسالته الحياة المتجددة النابضة شغفاً التي تأبى الاستكانة إلى واقعٍ مجردٍ من الأحلام، منزوع الطموح؛

وعندما كانت المعاناة والمأساة والظلم جزءاً لا يتجزأ من ذاكرة البشرية الجماعيّة، بل وفيها أيضاً أمثلة لا تُعدّ ولا تُحصى من مبادرات وشخصيّات جسّدت العدالة الصارخة والخير الدامغ والتضحية الكبيرة التي تحيك غرزات الإنسانية؛

وعندما كانت ملامح العالم والمجتمعات لا تنفكّ تتبدّل وتتغيّر بوتيرة تتضاعف بسرعة، وذلك في ظلّ استمرار البشرية في كفاحها لتحقيق العدالة والتناغم والازدهار والتنمية المستدامة؛

وعندما غدا التحضير للمستقبل كوعدٍ حتميٍّ أمراً اعتيادياً، واختلج التوق الشديد للمستقبل في نفوس الأفراد والمجتمعات من مختلف الجنسيات والمعتقدات والاعراق والأنواع الإجتماعية، الذين يضافرون الجهود بشجاعة وإقدام وإرادة صلبة لترجمة التطلعات إلى واقع ملموس؛

وعندما كانت المنظومات التي تُكرّس الظلم والمعاناة والمآسي جزءاً من البناء المجتمعي، وكان بمقدور البشرية تحطيم هذه البنى التي أودت بالعالم إلى الهوة وإنشاء منظومات أخرى تخدم تطلعاتها النبيلة؛

وعندما كان التعليم والثقافة مرآةً تعكس ما في مجتمعها من ظلم واستبداد وانحراف، وكان التعليم والثقافة أيضاً مفتاحاً يشرّع أبواب النهوض الجماعي والتقدم الاجتماعي ويمهّد طريق المستقبل؛

**وبناءً على ذلك،** نحن رؤساء الدول ووزراء التربية والمسؤولون الحكوميون الكبار وممثلو المنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الأكاديمية:

إذ عقدنا المنتدى الثالث للقمّة الدولية للتعليم المتوازن والشامل من 27 إلى 29 كانون الثاني (يناير) 2020 في عاصمة جمهورية جيبوتي،

وإذ نوّكد على الدعوة الدولية لدعم التعليم المتوازن والشامل (ICBIE) التي تم التوقيع عليها في المنتدى الثاني للقمّة الدولية للتعليم المتوازن والشامل في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 2018 في مدينة مكسيكو،

وإذ نعترف بضرورة تلبية هذه الدعوة وتحقيق رؤيتها،

**نصدر هذا الإعلان العالمي للتعليم المتوازن والشامل ونلتزم به كميّار مشترك لكلّ الأفراد والشعوب والمؤسسات، فردياً وجماعياً، سعياً إلى تحقيق التطلّعات الخالدة للبشرية.**

---

# القسم ا: التشاركية عابرة الثقافات

---

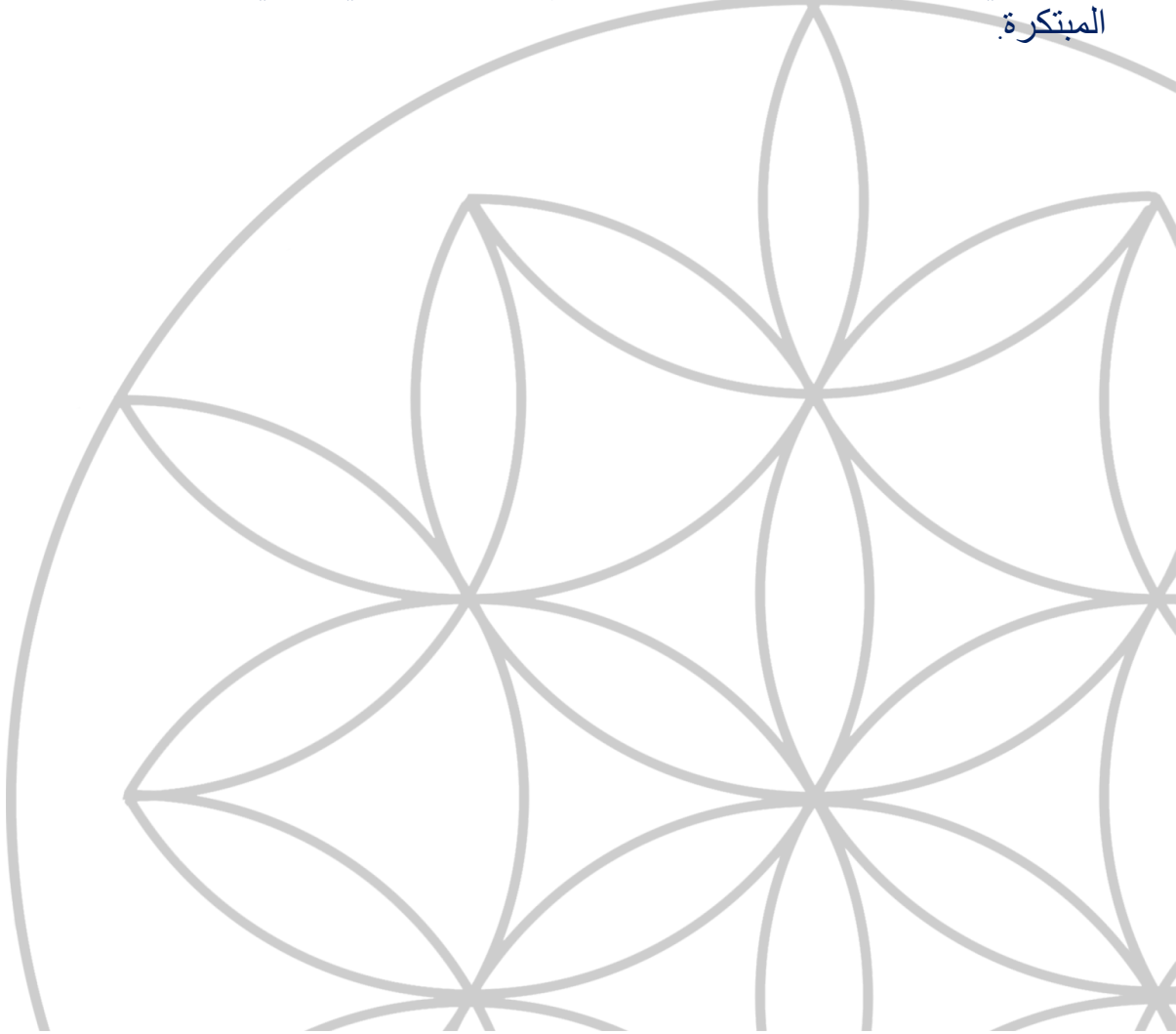
نهج يستند إلى دراسة معمّقة للثقافة الذاتية من أجل تكوين فهم أفضل  
للمسؤولية المشتركة والاعتماد المتبادل بين الثقافات

## المادة الأولى

إنّ وحدة البشرية تكمن في تنوّعها. وبالتالي، لكلّ إنسان منذ ولادته الحقّ في التمتع بهوية فردية وجماعيّة متأصلة في مجتمعه ومنفتحة على العالم. وعليه، ينبغي أن يستجيب التعليم لمقتضيات هذا الحق الأساسي، كما يتحمّل مسؤولية تجنّب نشوء العُقد الفوقية والدونية والمساهمة في تبيد معالم الإقصاء الثقافي.

ومن هذا المنطلق، نحن ملتزمون بـ:

1. تضمين السياقات الاجتماعية والثقافية والتاريخية المتعددة والمتنوعة في المناهج الدراسية؛
2. شرح مفهوم المسؤولية المشتركة والاعتماد المتبادل بين الثقافات، والتطرق إلى معضلة الهوية في مفهوم الثقافة، وذلك خلال تقديم محتوى إبداعي وتبني الممارسات التربوية المبتكرة.

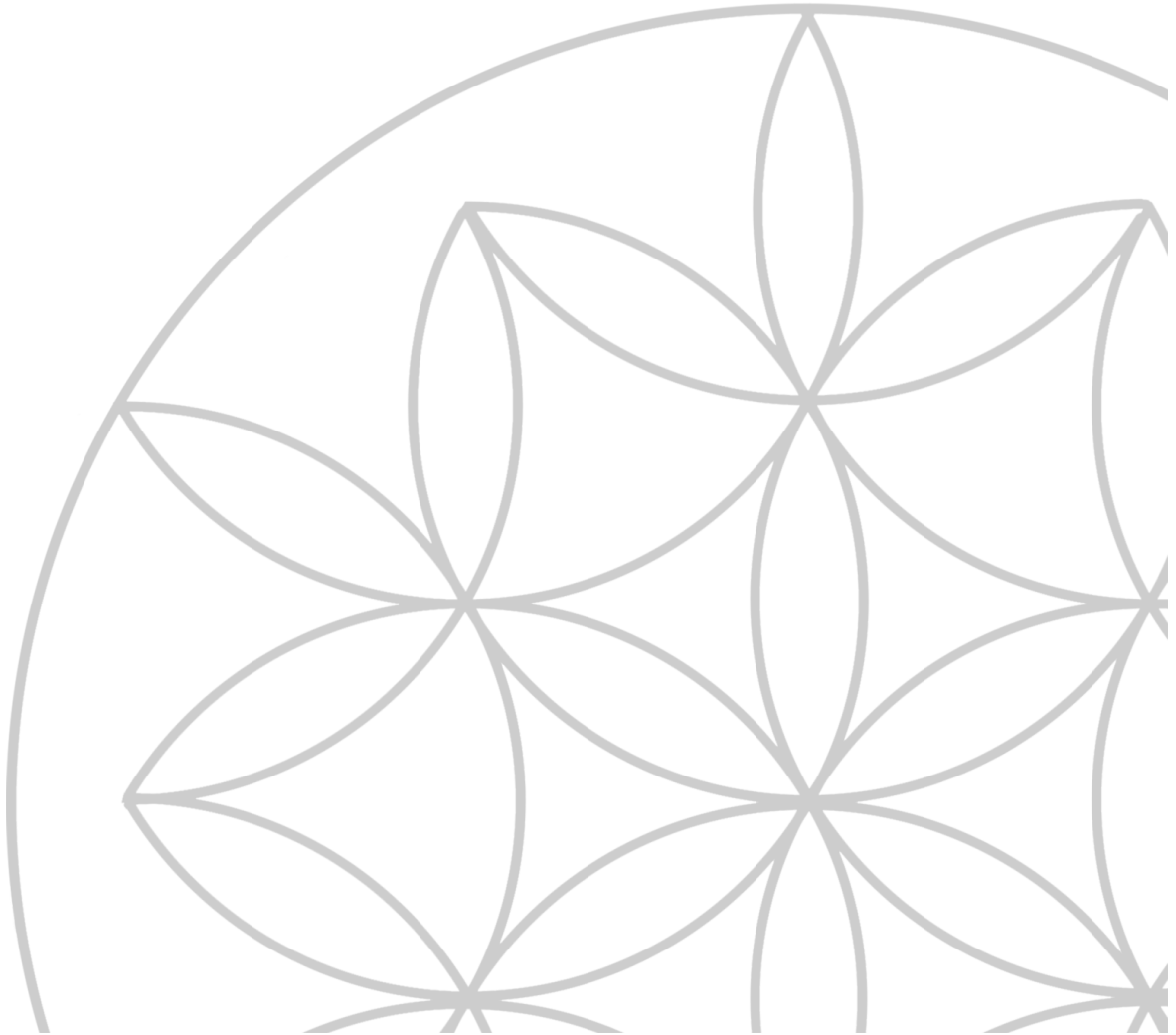


## المادة الثانية

تشكّل الأمم جمعاء باقة متنوّعة من الأفراد والمجتمعات بهوياتها المتعدّدة والمتأصلة في مبدأ الوئام الوطني. وبالتالي، لكلّ المجتمعات الحقّ بأن يتم الاعتراف بها وبأن تستفيد من التعاضد الاجتماعي. وعليه، على التعليم أن يعترف بالتعددية كقيمة متجذّرة في المواطنة والهوية الوطنية.

ومن هذا المنطلق، نحن ملتزمون بـ:

1. تضمين السياقات والتقاليد المتنوعة كجزء لا يتجزأ من الثقافات الوطنية؛
2. توفير التعليم باللغة الأم كخطوة أساسية لضمان التنمية الاجتماعية والوطنية العادلة.

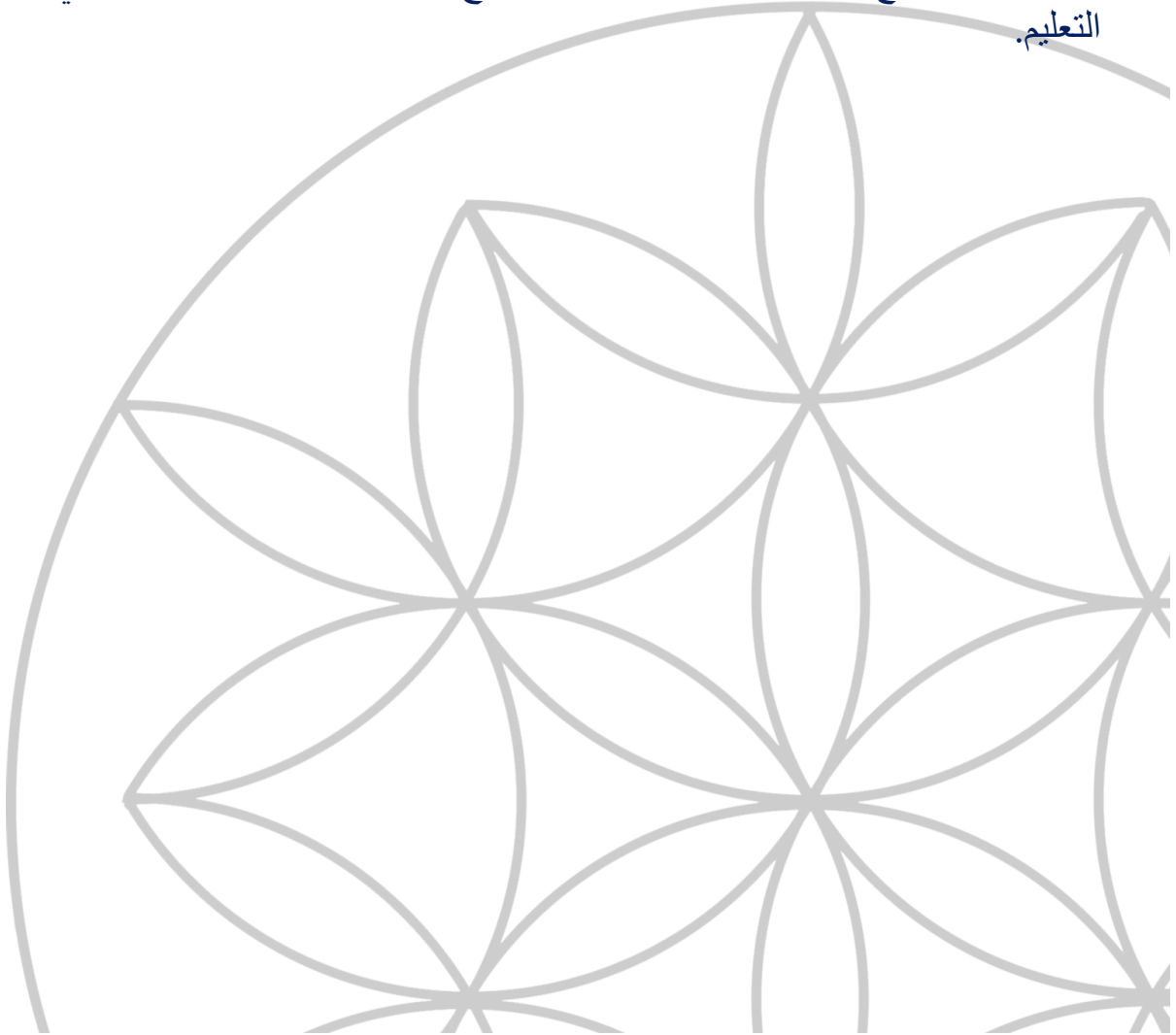


## المادة الثالثة

تعمل البشرية بعزمٍ لا يعرف هوادة على تحقيق العدالة الدولية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، سعياً منها إلى إحلال السلام. وبالتالي، إنّ شعوب العالم، بهوياتها المتعددة، لا يحقّ لها العيش فحسب، بل لها أيضاً أن تساهم في ابتكار العالم المعاصر والمشاركة في ملكيته. وعليه، ينبغي أن يسهل التعليم عملية صياغة الهويات الفردية والجمعيّة التي تتزامن بشكل متناغم وديناميكي، كي لا تتسم بالركود ولا تكون محصورة بمجموعة خصائص محددة، كما لا تتسم بالنفور ولا تحاول إقصاء الغير.

ومن هذا المنطلق، نحن ملتزمون بـ:

1. شمل وتناول العوامل الثقافية المطوّرة داخلياً وخارجياً في إطار التعليم؛
2. استعراض الطابع المتغيّر للثقافة من خلال إدراج الأحداث الثقافية المعاصرة في إطار التعليم.





---

## القسم ١١ : عابر التخصصات المعرفية

---

نهج متكامل وقائم على وجهات نظر متعددة، يستند إلى الربط بين المجالات المعرفية الأكاديمية وغير الأكاديمية لتكوين فهم شامل ومفصل للعالم

## المادة الرابعة

إنّ مستقبل البشرية المشترك ثمرة أعمال أفراد من كافة الأصول والأمم والمعتقدات والأنواع الاجتماعية، بحيث يضافر هؤلاء الأفراد جهودهم لتحقيق هدف مشترك ولمعالجة ما يطرحه العالم من مسائل وتحديات ولبلوغ تطلعاتهم السامية. وبالتالي، يحقّ لكل شعوب الأمم بأن تمتلك الوسائط اللازمة لمقاربة مخاوفها الفردية والجمعيّة. وعليه، يجب أن يرتقي التعليم عن التمييز القطاعي الذي يحول دون ايجاد الحلول الشاملة والمفصّلة، كما يجب أن يستثمر كلّ أشكال المعرفة ومصادرها.

ومن هذا المنطلق، نحن ملتزمون بـ:

1. تعزيز التعليم المتبادل في المجتمع، حيث يتم الاعتراف بمعارف الآخرين وتقديرها وإغناؤها؛
2. إقامة الشراكات متعددة التخصصات بين مختلف ذوي العلاقة والقطاعات في مجال التعليم، ما يتيح إنتاج المواد المعرفية واستثمارها لمواجهة التحديات التي تحقّق بالعالم أجمع.



## المادة الخامسة

إنّ استمرارية البشرية مبنية على التنمية العادلة والمستدامة والشاملة. وبالتالي، يحقّ لكافة الشعوب والأمم الاستفادة من ثمار المعرفة بثتى أشكالها. وعليه، ينبغي تخطّي الأنماط التأديبية والمفكّكة للتعليم والتعلّم، حيث إنّها غير مستدامة، ويجب مقارنة الحقول المعرفية كأقسام مترابطة من إطار واسع، مع الحرص على أن ينشأ التعليم من الفروع الدراسية وأن يكون متحرراً من قيودها في أن معاً.

ومن هذا المنطلق، نحن ملتزمون بـ:

1. تبني العلاقة التفاعلية بين حقول المعرفة الأكاديمية وغير الأكاديمية في المناهج الدراسية والتقييمات التعليمية؛
2. إدراج المواضيع الدراسية المتعددة التخصصات وغير المتخصصة في المناهج الدراسية.



## المادة السادسة

إنّ الفقر وعدم المساواة والتهميش الاجتماعي ظواهر غير طبيعية متأتية عن أنظمة مجتمعية وديناميكيات اجتماعية مجحفة. ولكلّ إنسان، منذ ولادته، الحقّ بالعيش بكرامة، وبأن يُنظر إليه نظرة تقدير في المجتمع، وبأن يستفيد من الأمن المادي وغير المادي. ويؤدّي التعليم دورًا أساسيًا في عملية تحويل المجتمعات للإطاحة بالظواهر التي تهدد هذه الحقوق الأساسية. وعليه، ينبغي أن تكون المؤسسات التعليمية متجذرة في السياقات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على المستويين العالمي والمحلي.

ومن هذا المنطلق، نحن ملتزمون بـ:

1. دمج المعارف الخارجة عن الإطار التعليمي الرسمي في المسيرة التعليمية، ليس فقط لجهة ارتباطها بالسياق، بل أيضًا لجهة أهميتها الجوهرية في مجال التعليم؛
2. وضع مبادرات تعليمية في إطار تعاون حقيقي مع المجتمعات المهمشة.



---

## القسم III: الجدلية

---

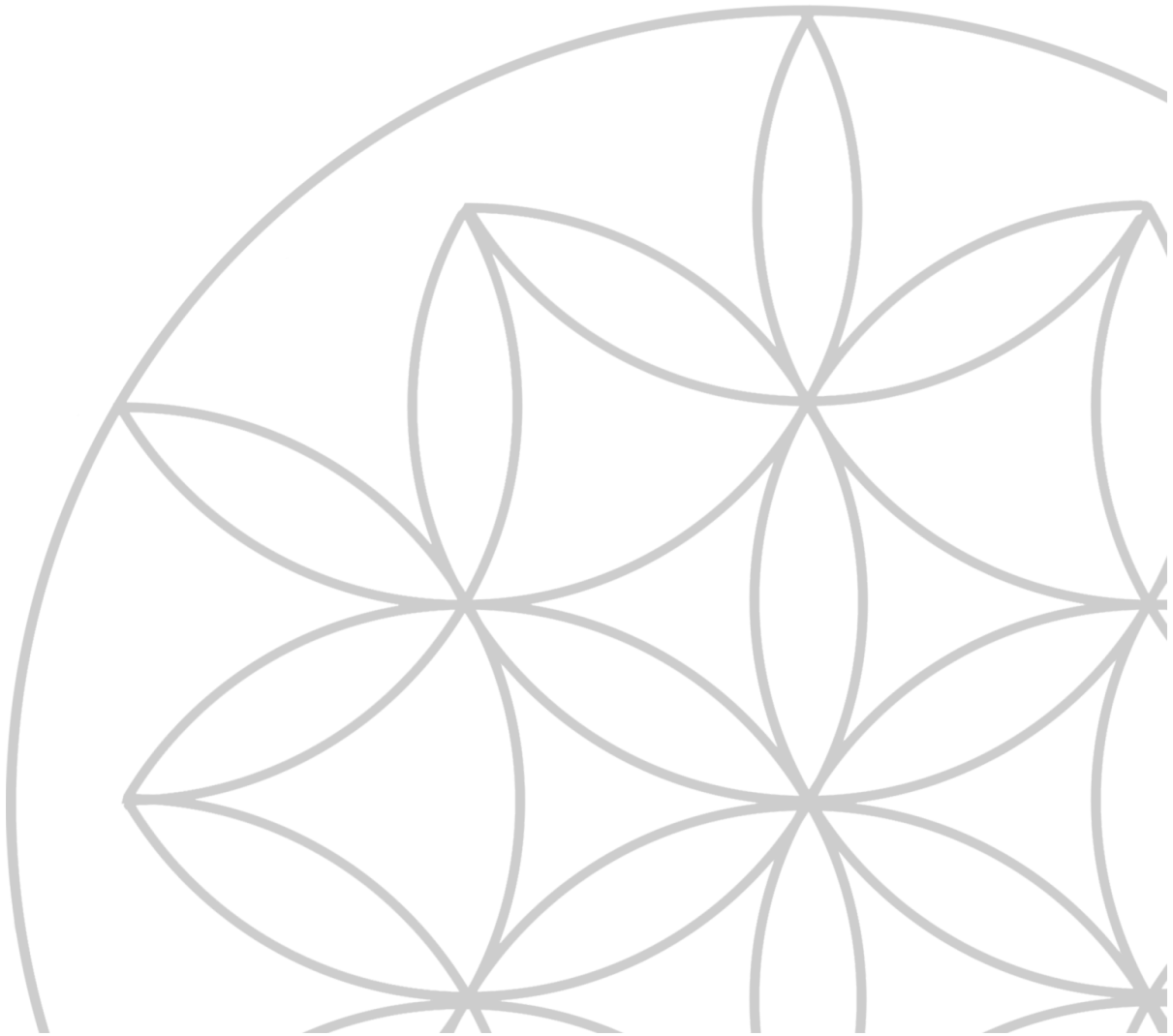
نهج تفاعلي وتضافري يستند إلى الحوار القائم على طرح المشاكل وتبادل الأفكار المهمة، وذلك لإفساح المجال أمام المتعلمين للمشاركة والتفاعل والتفكير بالمسائل بحرية

## المادة السابعة

تلبّي البشرية دعوتها الحقيقية عندما تنخرط في حوار مع العالم يكون منبثقًا من قلب العالم. وبالتالي، لكلّ فرد ومجتمع الحقّ في إيصال صوته والسعي لتلبية الدعوة البشرية إلى الأخوة. وعليه، يجب أن يعزز التعليم تبادل الأفكار والآراء ووجهات النظر المختلفة، ما يمكّن المجتمع من الوفاء لرسالته الكيانية.

ومن هذا المنطلق، نحن ملتزمون بـ:

1. تمكين وإعداد المعلمين ليصبحوا ميسّرين ووسطاء في المسيرة التعليمية؛
2. حتّ المتعلمين على المشاركة في تكوين معارفهم الخاصة، وتمكينهم من الانخراط في الحوار وتبادل المعلومات القيّمة مع معلّميهم ونظرائهم.

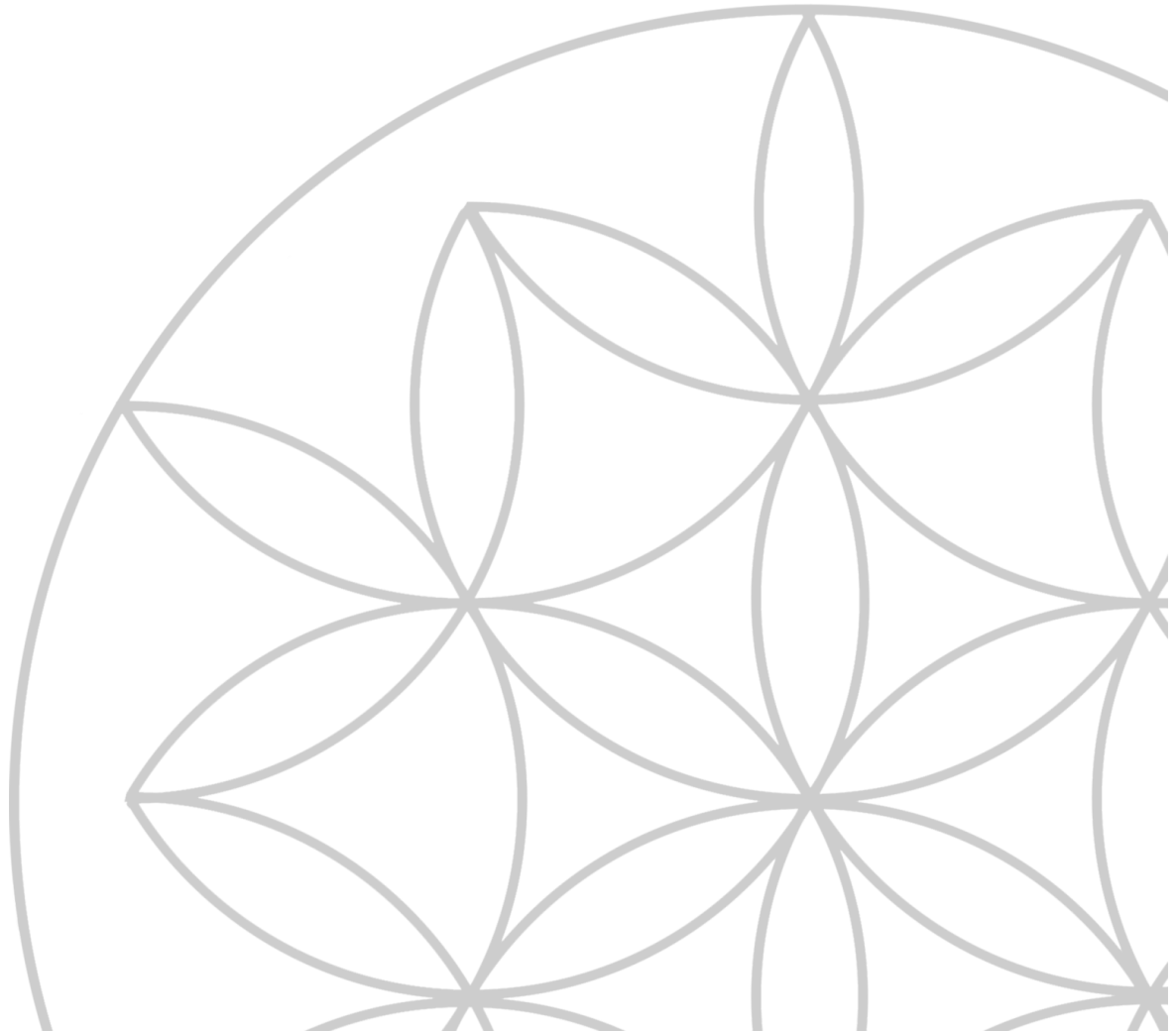


## المادة الثامنة

في النفس البشرية توق لحياة نابضة وغنيّة، يتمخّض عن السعي المستمر إلى اكتشاف معنى الوجود. وبالتالي، يحقّ لكل فرد أن يستفيد من بيئة تفسح له المجال للسعي إلى تحقيق النمو الذاتي. وعليه، يجب أن يكون التعليم عاملاً محقّقاً في إطار التساؤلات الوجودية الأزلية.

ومن هذا المنطلق، نحن ملتزمون بـ:

1. توجيه المسيرة التعليمية من خلال إقامة الحوار التفاعلي والتوغل في الذات وتبادل الأفكار القيّمة والنظر في المسائل بصورة جماعية؛
2. تمكين المتعلّمين، فردياً وجماعياً، من تكوين آرائهم الخاصة حول العالم وإعادة النظر في التقاليد الاجتماعية السائدة.



## المادة التاسعة

تنبدل ملامح تاريخ البشرية بشكل متواصل، وتسمو إلى تحقيق التطلعات الاجتماعية. وبالتالي، يحق لكل إنسان بأن يكون عضوًا فاعلاً في مجتمعه. وعليه، يجب أن يؤدي التعليم دورًا اجتماعيًا ومعرفيًا على حدٍ سواء، على مستوى العائلة كما على مستوى المجتمع، وأن يكون العامل المحفز للتحوّل الاجتماعي المنصف والعاقل.

ومن هذا المنطلق، نحن ملتزمون بـ:

1. التأكد من أنّ المؤسسات التعليمية مساحات آمنة تسمح للمتعلمين والمعلمين وأعضاء المجتمع بإقامة لقاءات حيث يتناقشون وينتقدون ويتبادلون آراء مختلفة حول المسائل الحياتية؛
2. ضمان أن تكون المسائل والمخاوف الاجتماعية في صلب المسيرة التعليمية.





---

## القسم ٧١: السياقية

---

نهج قائم على السياق، يستند إلى تبنى واقع المتعلمين وقيمهم وأطرهم التفسيرية والتكثيف معها، وذلك من أجل تعزيز حس المشاركة في ملكية العالم وابتكاره لدى المتعلمين.

## المادة العاشرة

تتأثر البشرية بتاريخها المتضارب، إلا أنّ مستقبلها ليس رهناً بالماضي ومعالمها ليست محدّدة مسبقاً. وبالتالي، يحقّ للشعوب كافة الاستفادة من التعليم الذي لا يُعدّ مرآة المجتمع فحسب، بل يؤدي دوراً في بناء المجتمع ورسم معالم المستقبل المرجوّ. وعليه، يجب أن يكون التعليم قابلاً للتكيف وأن يتحلّى بالمرونة وأن يستجيب إلى واقع العالم والتطلّعات الوطنية والأولويات المجتمعية والاحتياجات الفردية.

ومن هذا المنطلق، نحن ملتزمون بـ:

1. إنشاء مؤسسات تعليمية ترمي إلى اجتراح الحلول استجابةً إلى المخاوف والتحديات الوطنية؛
2. إرساء التعاون بين المجتمعات المحلية والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني من جهة والمؤسسات التعليمية الرسمية وغير الرسمية من جهة أخرى.



## المادة الحادية عشرة

تكمن الحيوية البشرية في الاختلافات الجماعية والفردية. وبالتالي، لكلّ إنسان الحقّ بالحياة والانتماء، وأيضًا بالاختلاف عن الغير. وعليه، يجب أن يكسر التعليم النماذج الموحّدة التي تتفكّع بمبدأ العدالة وتعيد إنتاج حالات عدم المساواة، وأن يتكيّف مع خصائص السياقات المختلفة.

ومن هذا المنطلق، نحن ملتزمون بـ:

1. تكيف التعليم مع السياق الاجتماعي والثقافي الخاصّ بالمتعلّمين لتشكيل عاقدة متينة تسمح لهم بالمشاركة في ملكية المجتمع؛
2. تبني الأطر التفسيرية المختلفة والخصائص الفردية لكلّ متعلّم والتكيّف معها.

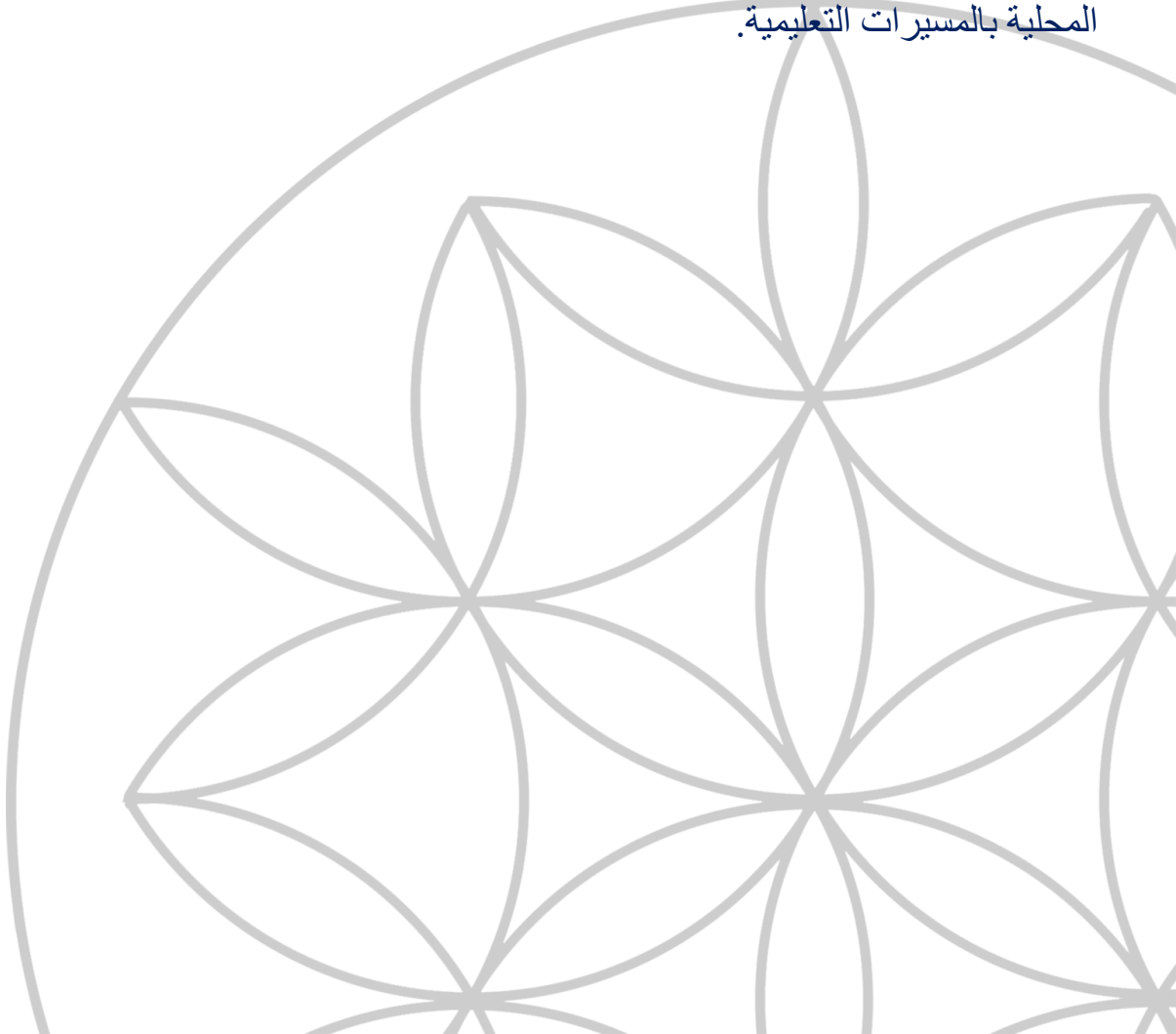


## المادة الثانية عشرة

إنّ البشرية بمجتمعاتها هي كائن يخضع لتغييرات وتحولات مستمرة. وبالتالي، يحقّ لكلّ البشر الحصول على فرص متكافئة تساعدهم على التطور على الصعيد الشخصي والاقتصادي والمهني. وعليه، يجب ألاّ يقتصر التعليم على بعض الطبقات الغنية المعترف بوزنها اجتماعياً وثقافياً، بل يجب أن يكون شاملاً لسرّاح المجتمع المختلفة والمتنوّعة.

ومن هذا المنطلق، نحن ملتزمون بـ:

1. تحديث المناهج الدراسية والممارسات التربوية لتتوافق مع الواقع السائد والثقافات والمجتمعات التي تتطوّر بمرور الزمن.
2. إتاحة إمكانية تكيف التعليم مع السياقات المحلية والفردية، لا سيما من خلال المشاركة المحلية بالمسيرات التعليمية.



---

القسم ٧:

التعاون الدولي

---

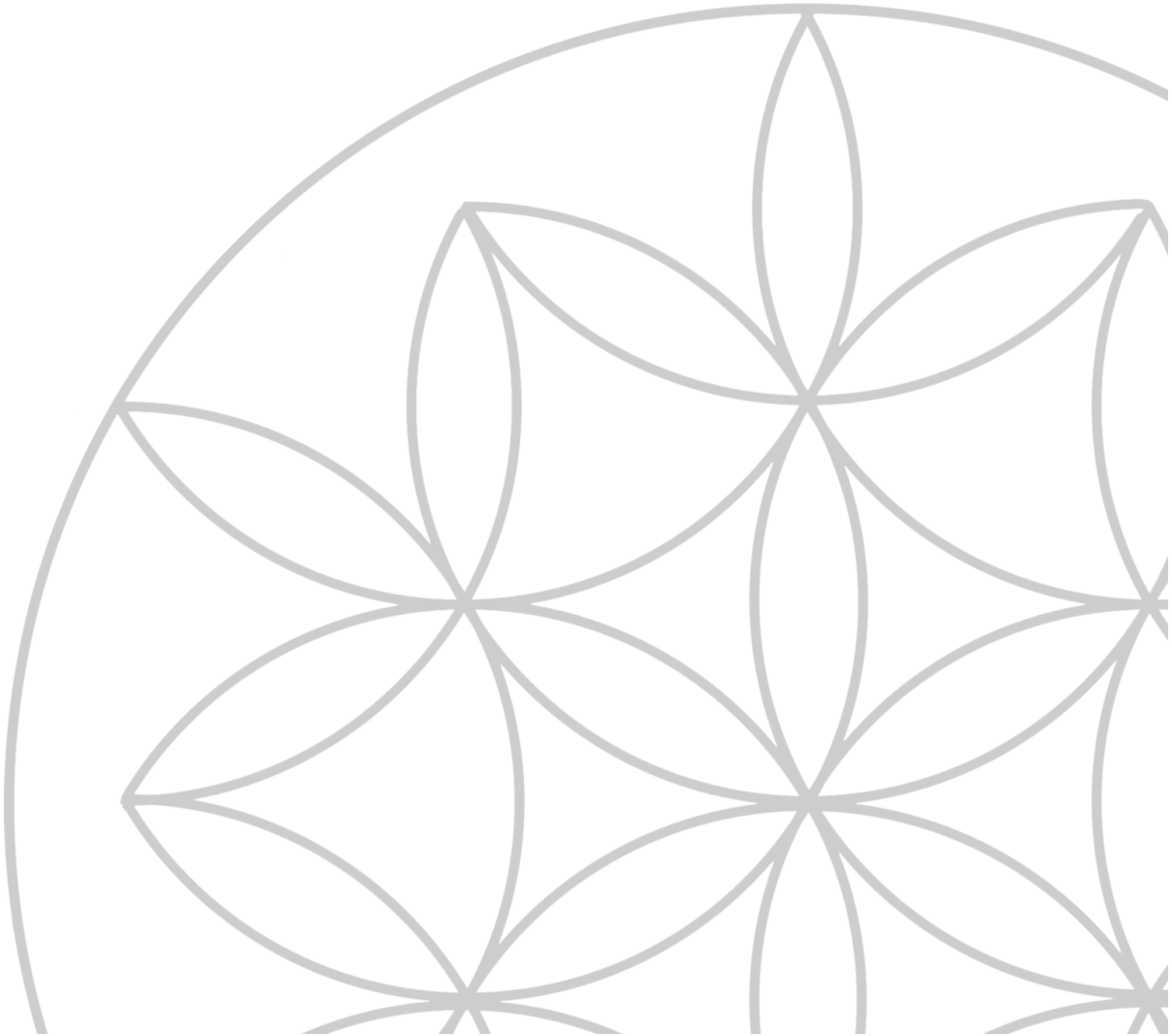


## المادة الثالثة عشرة

تنبثق الحرية والازدهار والاستدامة البشرية من نقطة التقاء الموارد المعرفية. وبالتالي، يحقّ لكلّ الأمم والشعوب الاستفادة من التعاون المثمر بين المؤسسات التعليمية والمبادرات الثقافية والهيئات الحكومية التي تسنّ القوانين. وعليه، يجب أن يرتقي التعليم عن التمييز القطاعي وأن يكون العامل المحفّز لإنشاء السياسات التعليمية المستنيرة.

ومن هذا المنطلق، نحن ملتزمون بـ:

1. إنشاء منصات بهدف عقد شراكات دولية بين المؤسسات التعليمية، والمبادرات الثقافية، والحكومات على مستوى مختلف البلدان؛
2. إطلاق المشاريع الدولية واللامركزية والجامعة للتخصصات التي تشمل التعليم والثقافة والسياسات.



## المادة الرابعة عشرة

تتشارك البشرية مصيرًا واحدًا لا يتجزأ. وبالتالي، يحقّ للشعوب كافة الاستفادة من التضامن الفعّال والتعاون العادل. وعليه، يجب أن يستند التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب إلى مبدأ الشراكة التي تعود بالفائدة على الأطراف المتساوية، ما يفسح المجال أمام المثابرة الجماعية لتحقيق التطلّعات البشرية العالمية.

ومن هذا المنطلق، نحن ملتزمون بـ:

1. إقامة شراكات منصفة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، ترمي إلى إنشاء أنظمة تعليمية مستقلة على مستوى رفيع؛
2. الحرص على الاعتراف بالأولويات الوطنية والواقع المحلي واحترامها والامتثال لها في إطار التعاون بين الشمال والجنوب في مجال التعليم.



## المادة الخامسة عشرة

يتجلى هدف البشرية الأزلي بالتماهي الخلاق مع الإنسانية الأبدية الكامنة فيها. وبالتالي، إنّ التنمية المزدهرة والإنسانية والمنصفة والمستدامة المتأنية عن التعليم هي حقّ غير قابل للتصرف لجميع الشعوب والأمم. ويتألف عالم الجنوب من بلدان وشعوب وثقافات متنوّعة للغاية، تتقاسم خصائص وتحديات وتطلعات مشتركة. وبالتالي، من مسؤولية هذه البلدان إعداد واعتماد طريقة جديدة وبديلة وشاملة للتنمية، تنبثق من التعليم وتتمخض عنه، وتستند إلى روح التعددية والتكافل والعزم.

ومن هذا المنطلق، نحن ملتزمون بـ:

1. إنشاء منصات تسمح بتيسير وتعزيز وتوسيع نطاق التبادل والتعاون الجامع للتخصصات بين الحكومات والمؤسسات والمنظمات في بلدان الجنوب، وذلك من خلال توفير موارد شاملة من أجل الاستفادة من التحديات المشتركة والممارسات الفضلى، وتعزيز البحث التربوي، وتكوين المعلومات الأساسية، وردم الفجوة بين المجالات التقنية والرقمية والعلمية؛
2. وضع آليات التمويل التربوي المنسق والتعاوني، مع الحرص على الالتزام بالأولويات الوطنية، والتكيف مع الواقع المحلي، والمساهمة في تخفيف عبء الدين، وتيسير زيادة الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم في الميزانية.